

1. مفهوم الفساد

1.1 التعريف اللغوي والاصطلاحي

الفساد في اللغة يعني الخل، الاضطراب، والخروج عن الاعتدال، كما يدل على سوء استعمال الشيء أو أخذ المال بغير حق. وقد ورد مفهوم الفساد في القرآن الكريم في مواضع متعددة ليشمل الانحراف العقدي، السلوكي، المالي، والسياسي.

أما في الفكر الوضعي، فلا يوجد تعريف موحد جامع للفساد بسبب تعدد مظاهره واختلاف الحقول العلمية التي تناولته، إلا أنه غالبًا ما يرتبط بسوء استخدام السلطة أو الوظيفة لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة.

2.1 تعريفات المنظمات الدولية

- البنك الدولي والبنك الآسيوي والإفريقي للتنمية: استغلال الوظيفة العامة لتحقيق منفعة شخصية.
- منظمة الشفافية الدولية: سوء استغلال السلطة لتحقيق مكاسب خاصة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (2003): ركزت على تحديد الأفعال التي تشكل جرائم فساد مثل الرشوة، الاختلاس، المتاجرة بالنفوذ، غسل الأموال، والإثراء غير المشروع.

3.1 مفهوم الفساد الإداري والمالي

- تعريف الفساد الإداري: هو الانحرافات الإدارية والتنظيمية والسلوكية التي تصدر عن الموظف العام أثناء أداء مهامه، نتيجة سوء استغلال المنصب لتحقيق منافع شخصية.
- تعريف الفساد المالي: هو مخالفة القواعد والأحكام المالية المنظمة للعمل الإداري، مثل التهرب الضريبي، تبديد المال العام، والاختلاس.

4.1 العلاقة بين الفساد الإداري والمالي

الفساد المالي غالبًا ما يكون نتيجة مباشرة للفساد الإداري، لأن المخالفات المالية تحتاج إلى تواطؤ إداري أو ضعف تنظيمي يسمح بحدوثها.

5.1 الفرق بين المفاهيم

الفساد الإداري: انحراف متعمد قائم على سوء النية لتحقيق منفعة غير مشروعة.

الانحراف الإداري: إهمال أو تقصير في أداء الواجبات بسبب ضعف الكفاءة أو اللامبالاة.

الخطأ الإداري: تصرف غير مقصود ينتج عن سوء تقدير أو تقصير غير متعمد.

2. أنواع الفساد

أ- الفساد السياسي: يتعلق بالانحراف في السلطة السياسية، ضعف المساءلة، استغلال النفوذ، والتلاعب بمؤسسات الحكم.

ب- الفساد الاقتصادي: ينتج عن سوء إدارة الموارد العامة، الاحتكار، تبديد الأموال، والغش في المعاملات الاقتصادية.

ج- الفساد الإداري والمؤسسي: يتعلق بانحراف الموظفين والمؤسسات عن أداء واجباتهم لتحقيق مصالح خاصة في ظل ضعف الرقابة.

د- الفساد الاجتماعي: يصيب القيم والمعايير الاجتماعية ويؤدي إلى تطبيع السلوكيات الفاسدة داخل المجتمع.

3. عوامل انتشار الفساد

1.3 العوامل العامة

- غياب الوازع الديني والأخلاقي: ضعف القيم الأخلاقية والدينية يؤدي إلى تراجع الرقابة الذاتية وزيادة الميل نحو الكسب غير المشروع.

- الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة: تدفع الظروف الاقتصادية الصعبة الأفراد نحو الفساد لتحقيق احتياجاتهم أو الثراء السريع.

- ضعف الرواتب والأجور: عدم كفاية الدخل المشروع يشجع الموظفين على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب إضافية.

- ضعف سيادة القانون: ضعف المؤسسات التشريعية والتنفيذية يؤدي إلى انتشار الإفلات من العقاب.

- ضعف الجهاز القضائي: بطء الإجراءات القضائية وضعف تنفيذ الأحكام يسهمان في حماية الفاسدين.

- ضعف مؤسسات المساءلة: قصور أجهزة الرقابة والمحاسبة يؤدي إلى توسع الممارسات الفاسدة.

- ضعف العقوبات: عدم تناسب العقوبات مع حجم جرائم الفساد يقلل من فعاليتها الردعية.
- غياب الإرادة السياسية: عدم جدية القيادة في مكافحة الفساد يسمح باستمراره.
- سيطرة القطاع العام: البيروقراطية وكثرة التدخل الإداري يفتحان المجال للمحسوبية والرشوة.
- السياسات النقدية والمالية غير المتزنة: تؤدي إلى التضخم، ضعف العدالة الضريبية، وزيادة فرص التهرب والاختلاس.
- تبادل المصالح بين السلطة ورجال المال: يشجع على استغلال النفوذ وتضارب المصالح.

2.3 الأسباب المباشرة للفساد الإداري والمالي

أ- الأسباب الإدارية والتنظيمية

- ضعف الثقافة التنظيمية.
- تضخم حجم الإدارة والبيروقراطية.
- ضعف الرقابة الداخلية.
- السرية وقلة الشفافية.
- غموض الصلاحيات والمسؤوليات.
- المركزية الشديدة.
- فساد نظم التوظيف والترقية.

ب- الأسباب القانونية والتشريعية

- القوانين غير العادلة أو التعسفية.
- الغموض في النصوص القانونية.
- التعديلات المتكررة لخدمة مصالح خاصة.

ج- الأسباب الاجتماعية والثقافية

- انتشار المحسوبية.

- شيوع الوساطة.

- العصبية القبلية أو الجهوية.

- بعض العادات الاجتماعية التي تبرر التجاوزات.

4. أشكال الفساد الإداري والمالي

1.4 من حيث الحجم

الفساد الصغير: يمارسه صغار الموظفين عبر الرشوة الصغيرة، المحاباة، أو استغلال الخدمات الروتينية.

الفساد الكبير: يمارسه كبار المسؤولين لتحقيق مصالح ضخمة عبر الصفقات الكبرى والنفوذ السياسي.

2.4 من حيث الانتشار

الفساد المحلي: ينتشر داخل الدولة دون ارتباط مباشر بأطراف خارجية.

الفساد الدولي: يتجاوز الحدود الوطنية ويرتبط بالتجارة الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، وغسل الأموال.

3.4 من حيث درجة التنظيم

الفساد الفردي: ممارسات فردية مثل الرشوة أو الاختلاس.

الفساد المنظم: تمارسه جماعات أو شبكات مترابطة بصورة سرية.

الفساد المنتظم: يصبح جزءاً من بنية المنظمة نفسها.

4.4 من حيث المستوى

فساد المستوى الرئاسي: يتعلق بالقيادات العليا ورؤساء الدول.

فساد المستوى المؤسسي: يصيب المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

فساد المستوى التنظيمي: يمارس داخل الإدارات عبر التراخي وسوء الأداء.

5.4 من حيث نوع القطاع

فساد القطاع العام: ينتج عن ضعف الرقابة على المال العام واستغلال السلطة.

المحور السادس: الفساد الإداري والمالي

الأستاذة: حنان صالح

فساد القطاع الخاص: يتجسد في الرشوة، الاحتكار، والتلاعب بالمنافسة للحصول على الامتيازات.